دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أهمية الإعلان عن تغيير المراجع الخارجي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية للمتطلبات النظامية والمهنية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	العديم، خالد بن رشيد
المجلد/العدد:	مج21, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	يوليو
الصفحات:	223 - 262
رقم MD:	862336
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة المالية، النظام المالي، الشركات المساهمة، السعودية، المجتمع السعودي، النظام المهني، المراجعة الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/862336

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أهمية الإعلان عن تغيير المراجع الخارجى للشركات المساهمة فى المملكة العربية السعودية
دراسة تحليلية للمتطلبات النظامية والمهنية

الدكتور
خالد بن رشيد العديم
أستاذ المحاسبة المساعد – جامعة الملك سعود

أهمية الإعلان عن تغيير المراجع الخارجي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمتطلبات النظامية والمهنية

الدكتور خالد بن رشيد العديم
أستاذ المحاسبة المساعد – جامعة الملك سعود
Kra3@case.edu
khalidlaldeem@gmail.com

شكر وتقدير:

بعد جميل وعظيم شكري وحمدي لله بما هو أهلٌ له، أشكر أستاذيالأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحميّد على قراءة البحث والتعليق عليه، كما أشكر الدكتور الفاضل عبد الرحمن الرزين مساعد الأمين للمعايير الدولية على تزويدي بما أتيح له منتعاميم وقرارات حول موضوع البحث، والشكر ممدود للدكتور صالح العديني من قسم الاقتصاد على مناقشة جزئية استجابة أسواق المال من هذه البحث. وتبقى الأخطاء والتجاهل من مسئوليتي.

أهمية الإعلان عن تغيير المراجع الخارجي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمتطلبات النظامية والمهنية

المستخلص

إن عزل أو تغيير المراجع الخارجي من قِبَل الإدارة هاجس يؤرّق المراجع، وقد تزداد حدة هذا الهاجس في ظل انخفاض أتعاب المراجعة في المملكة العربية السعودية، وقلة عدد عملاء المراجعة لبعض المكاتب، الأمر الذي قد يؤثر على استقلال المراجع الخارجي للشركات المساهمة، وجدير بالذكر أن وجود لجان المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة قد يوفر الحماية المنشودة للمراجع الخارجي من الإدارة التنفيذية للشركة المساهمة، كما أن فعالية وكفاءة الممارسة الحالية في أن المراجع الخارجي يتم تعيينه وتغييره من قِبَل الجمعية العامة للمساهمينمشروطة بعدم تدخل الإدارة التنفيذية.

إن مراجعة توصيات الدراسات السابقة التي بحثت في العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في المملكة العربية السعودية وبيئات مماثلة، بالإضافة إلى تحليل متطلبات النظم والتشريعات التي تحكم تغيير المراجع الخارجي تخلص إلى ما يلي:

١) ضرورة تأسيس "مجلس الرقابة" بمشاركة وإشراف هيئة سوق المال والذي يجب أن يضم أعضاء مستقلين؛وذلك بهدف مراقبة أداء المراجعين المرخص لهم بمزاولة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية وكذلك عزلهم.

٢) استحداث آلية جديدة يتم بموجبها الإفصاح عند تغيير المراجع الخارجي،سواء أكان المراجع هو من ترك عميل المراجعة أم أن

العميل قام بعزل مراجعه والتعاقد مع مراجع آخر،حيث إن هذه معلومةً مهمة لقارئ القوائم المالية.

٣) العناية عند تشكيل لجان المراجعة بأن تتكون من أعضاء مستقلين عن الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة، وعلى قدر كبير منالكفاءة.

٤) الارتقاء بصلاحية لجنة المراجعة، وذلك بأن يكون تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وتغييره وعزله من مهام لجنة المراجعة، دون الحاجة لأخذ موافقة الجمعية العامة للمساهمين، لكن يمكنهم الاعتراض عليه مادام الاعتراض موضوعيًا.

كلمات دالة:

عزل المراجع الخارجي، تغيير المراجع الخارجي، الإعلان والإفصاح عن تغيير أو عزل المراجع الخارجي، استجابة السوق.

أهمية الإعلان عن تغيير المراجع الخارجي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمتطلبات النظامية والمهنية

المقدمة:

باستعراض أدبيات تغيير المراجع الخارجي وجد كلٌ من Khalil, Cohen and Trompeter (٢٠٠٨) أن المراجع الخارجي قد يقرر ترك عميل المراجعة لأحد الأسباب التالية وهي: احتمال رفع دعوى ضد المراجع الخارجي بسبب التعثر المالي الذي قد تواجهه الشركة محل المراجعة، أو بسبب استقلالية المراجع الخارجي، أو بسبب استمرار المراجع الخارجي مراجعًا للشركة مدة طويلة.

حتى وإن لم ترجع أسباب تغيير المراجع إلى المراجع نفسه، فقد ضَمَنَتْ وأعطت تشريعات ونظم بعض الدول الحق للجمعية العامة للمساهمين وليس لإدارة الشركة المساهمة الحق في عزل وتغيير مراجع حسابات الشركة، وذلك كإجراء وقائي وتجديدي لضمان المراقبة على أداء الإدارة التنفيذية (أبو الحسن، ١٩٩٣: ٣٩).

وقد أكدتونادت الكثير من الأبحاث الأكاديمية على ضرورة تفعيل لجان المراجعة من أجل تخفيف ضغط الإدارة التنفيذية على مراجعها الخارجي، وقد شمل هذا التأكيد والنداء المملكة العربية السعودية، حيث نادى أبو الحسن (١٩٩٣)وباسودان ومصطفى والمعتاز(٢٠٠٤) بضرورة تنظيم الممارسات المتعلقة بتغيير المراجع الخارجي في المملكة العربية السعودية، وصدرت -إثر الرغبة الجادة في حوكمة الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية- التشريعاتُ المهنيةُ المنظمة لعلاقة المراجع الخارجي مع الإدارة التنفيذية للشركة التي يتولى مراجعة حساباتها وكذلك معمجلس إدارتها، فصدر القرار الوزاري

رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ الملزم للشركات بتشكيل لجان مراجعة، ثم بعد ذلك صدرت لائحة حوكمة الشركات من قِبَلِ هيئة سوق المال (CMA) في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٦م ولحقها تعديل عام ٢٠٠٩م، كما تم إصدار نظام الشركات الجديد عام ٢٠١٥م، حيث أُفْرِدَ الفصلُ الرابعُ من النظام لمواد تخص لجنة المراجعة وآلية عملها، وَبُنِيَتْ عليه لائحة حوكمة الشركات الجديدة التي صدرت عام ٢٠١٧م.

وفي ظل هذا التطور لمهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية يلزم الأمر تقييم هذه التطورات في ضوء توصيات الدراسات السابقة والتي اعتنت بظاهرة تغيير أو عزل المراجع الخارجي من قبل عميل المراجعة؛ وذلك لوضع مقترحات من شأنها تطوير مهنة المراجعة لمدى أبعد؛ وهو مدى يجعل بيئة المراجعة التي يعمل بها المراجع الخارجيفي المملكة العربية السعودية بيئةً خاليةًمن الضغوط على استقلاله،ذلك أن عزلأو تغيير المراجع الخارجي يشكّل هاجسًا للمراجع، وخصوصا للمراجع الذي يعاني من محدوديةٍ في أعداد عملاء المراجعة، حيث إن أتعاب المراجعة في جملتها منخفضةكما بينت ذلك دراسة الشاطري والعنقري (٢٠٠٦) ، فما الذي يمكن اقتراحه لتقوية موقف المراجع الخارجي عند مفاوضة عميل المراجعة حول الطريقة التي أعدت بها القوائم المالية للشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها؟ بحيث لو تم عزله أو تغييره فإن لديه ما يجعل الإدارة التنفيذية لعميل المراجعة تفكّر بآثار سلوكهم وتبعات قرارهم – بعزله أو تغييره – على سعر سهم شركة العميل، وفي هذا تعزيز لاستقلال المراجع الخارجي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الممارسة الحالية في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي، حسبما قصدت به النظم والتشريعات النظامية والمهنية للمراجع في المملكة العربية السعودية من التعبير عن وجهة نظره حال قيام الشركة المساهمة بتغييره ، وسيتم في ضوء الممارسات في الدول ذات أسواق المال المتقدمةتقييمُ التوصيات التي توصلت لها الدراسات السابقة التي طبقت في المملكة العربية السعودية واعتنت بهذا الموضوع، مع الأخذ في الاعتبار ما نال بيئة سوق المال والشركات المساهمة من تطورات وما وُضِعَ من تشريعات ونظم.

أهمية الدراسة:

تلجأ الشركات المساهمة إلى التسوق للحصول على رأي مراجع غير متحفظ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم الحد من هذه الظاهرة عن طريق إحداث متطلب نظامي يتمثل بأن تقوم الشركة المساهمة بإصدار نشرة أو بيان (statement) تفصح فيه لقراء القوائم المالية عندما تغير مراجعها الخارجي، وتسمى هذه النشرة بـــ "8-k"، ومن المعلوم أن الإفصاح عن تغيير المراجع الخارجي مهم جدا من وجهة نظر المستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية (Hagigi et al.، ١٩٩٣: ٨٠٠)، ويفترض أن يكون أي مساهم أو مستثمر مرتقب في أي مكان في العالم مهتما عندما يتم تغيير أو عزل المراجع الخارجي للشركة المساهمة التي استثمر فيها وساهم في تأسيسها، ففي المملكة العربية السعودية تبين من خلال الدراسات التطبيقية أن تسوق رأي المراجعة يمثل ظاهرة هامة (الثنيان والعنقري، ٢٠١٠)، فيحتاج قارئ القوائم المالية إلى أن يعرف لماذا تم تغيير المراجع الخارجي؟ وما الذي قاله المراجع الخارجي حول قرار الشركة

بتغييره؟ حيث إن توفر هذه المعلومات والإفصاحات يساعد قارئ القوائم المالية – المتمكن والقادر والذي لديه معرفة كافية في أحوال الشركات وسوق المال–من الحكم على سلوك الإدارة التنفيذية لشركته التي ساهم في إيجادها فيما إذا كان سبب التغيير هو عزم إدارة الشركة على التسوق بحثًا عن رأي مراجع خارجي آخر مفضّل من وجهة نظر الإدارة التنفيذية.

المشكلة التي تبحثها الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

- هل تنص المتطلبات النظامية في المملكة العربية السعودية على الإفصاح عند تغيير المراجع الخارجي أو عزله من قِبَلِ الشركات المساهمة؟
- ما الذي يلزم إضافته لهذ التشريعات والتنظيمات فيما يتعلق بما يجب القيام به عند تغيير المراجع الخارجي على ضوء نتائج الدراسات السابقة التي طُبِّقَتْ أوْلَتْ هذا الموضوع اهتمامًا، مع الاستفادة من ممارسات بعض الدول ذاتالأسواق المال المتقدمة؟

المنهجية المتبعة في هذه الدراسة:

اعتمد الجبر وعلي (٢٠٠٠: ٧٠) على منهج البحث القائم على "دراسة وتحليل الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي، وتحليل ودراسة نصوص القوانين والتشريعات والقواعد والمعايير، واستخدام المنطق الاستنباطي في الوصول إلى النتائج" في دراستهما حول تقديم الخدمات الاستشارية الأخرى من قِبَلِ المراجع لعميل المراجعة في المملكة العربية السعودية.

وسيتم في هذه الدراسة الحالية أولا مناقشة ظاهرة عزل أو تغيير المراجع الخارجي من قِبَلِ عميل المراجعة، ثم سيتم بيان أن سوق الأسهم والمتداولين فيه يستجيبون لمعلومةٍ حول عزل أو تغيير المراجع الخارجي، فتغيير المراجع

الخارجي حدث مهم يتطلع المساهم لمعرفته في وقت سريع من غير تأجيل نشره. ثمبعد ذلك سيتم توظيف منهج تحليل الدراسات السابقة في الأدبيات المحاسبية وما توصلتْ إليه بشأن الإعلان من قِبَل الشركة المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأسهم عند تغييرها مراجعها الخارجي، وكذلك ما تتطلبه الأنظمة والتنظيمات المهنية في الدول ذات الأسواق المالية المتقدمة من قيام المراجع بإخطار الجهة المنظمة للسوق المالية عند قيامه بترك العميل مع بيان الأسباب، ومقارنة هذه المتطلبات بالمتطلبات النظامية والمهنية في المملكة العربية السعودية عند تغيير عميل المراجعة مراجعه الخارجي.

ظاهرة عزل أو تغيير المراجع الخارجي:

إن عزل وتغيير المراجع من قِبَل إدارة الشركة هو أكثر ما يخشاه المراجع، ولا يزال قوةً يهدد بها العميل مراجعه، فثمة علاقة بين إصدار المراجع رأيًا متحفظًا وبين تغييره في السنة التالية (Sarhan et al.، ١٩٩١)، وفي المملكة العربية السعودية بينت دراسة تطبيقية أن لتحفظ المراجع أو امتناعه عن إبداء رأيه له علاقة باختيار أو تغيير المراجع الخارجي (باسوادان ومصطفى والمعتاز، ٢٠٠٤)، إن الاعتماد على حجم الأتعاب لا تؤثر على عزيمة المراجع في إصدار رأي مطلق أو غير متحفظ (Craswell and Laughton، ٢٠٠٢)، ولكن رغبة المراجع في الاحتفاظ بعميل المراجعة والتهديد بعزله من قِبَل عميله قد تؤثر على عزم المراجع في إصدارأي متحفظ قد لا يخدم مصالح عميله، إن الخوف من خسارة عميل تمثل خطرًا على استقلال العميل، فقد تجعل المراجع يقيّم المعلومات المتاحة له حول العميل ووضعه المالي بطريقه تلبي رغبة العميل بالبقاء، وذلك بإصدار رأي غير متحفظ (Blay،٢٠٠٥)، والمراجع في آخر المقام

ما هو إلا إنسان وكائن بشري، يتأثر بما يؤثر على مصالحه الشخصية لا سيما الاقتصادية، إن اهتمام الإنسان بمصالحه الشخصية يضر بموضوعيته (Kranacher، ٢٠١٢)، ولقد وُثِّقَت هذه النتيجة بعدة دارسات قام بها Max Bazerman من جامعة Harvard وجملة من زملائه، ومن هذه الدراسات الدراسة المنشورة عام ٢٠٠٢ (انظر إلى Bazerman et al. ، ٢٠٠٢)، ولقد توصلت دراسة طبقت في بيئة عربية إلى أن ثمة شعورًا لدى المراجعين بأن معظم حالات عزلهم وتغييرهم بسبب التزامهم بالقواعد والسلوك المهني، وأن عدم قبولهم التخلي عن مستوى من المهنية – وذلك بتمسكهم بما تُمْلِيه عليهم قواعدُ وسلوكُوآدابُ مهنتهم الذين اختاروا وارتضوا أن ينتموا لها – سببٌ في قيام عملاء المراجعة بتغييرهم، في حين أن مديري الشركات التييتم مراجعة حساباتها يقلّلون من أهمية الجانب المهني عند التعامل مع مراجعيهم الخارجيين (الفضل، ٢٠٠٣: ٤٩).

حتى بعد تفعيل لجان المراجعة في مجالس إدارة الشركات المساهمة فثمة من يشكك بقدرة لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع، وذلك بتجنيبه التعامل المباشر مع الإدارة التنفيذية للشركة المساهمة التي يتولى مراجعة حساباتها (Adelopo، ٢٠١٢)، ويؤكد الاستطلاع التي قامت به KPMG عام ٢٠٠٤ والذي وثقه Sanchez et al. (٢٠٠٧: ٢٤٢) بأنه وبالرغم من أن القصد من تشريع قانون Sarbanes-Oxleyهو حوكمة الشركات المساهمة بعدة إجراءات، منها تفعيل لجان المراجعة، وآلية عملها، وربط المراجع الخارجي بهذه اللجان بدلا من أن تتعامل معه الإدارة التنفيذية مباشرة مما قد يضر باستقلاله، إلا أن إدارات الشركات لا تزال أقوى فيما يتعلق بقرارات مكافأة المراجع الخارجي وإبقاء التعاقد معه، يضاف إلى هذا فإن المدراء التنفيذيين للشركات يستطيعون التدخل للوصول للمراجع الخارجي بحجة تفسير تطبيقهم لمعايير مهنة المحاسبة

(Healy and Wahlen ١٩٩٩ كما تم اقتباسه في Nelson et al. ٢٠٠٢: ١٧٦)، فلطالما فضّلت وَسَعَتْ إدارات الشركات إلى الحفاظ على علاقات قريبة مع مراجعيهم (Fogarty، ٢٠٠٣)،وهنا يمتد تدخل الإدارة التنفيذية ليشمل قرار عزل المراجع الخارجي، وكذلك الحال في بعض الدول العربية (الفضل، ٢٠٠٣).

استجابة سوق الأسهم لتغيير المراجع الخارجي من قِبَلِ الشركة المساهمة:

تستجيب أسعار الأسهم للأحداث والأخبار مثل خبر عزل أو تغيير مراجع حسابات الشركة المساهمة؛ لذا فإن إدارة الشركة المساهمة التي تغيّر مراجعها الخارجي تكون عُرْضَةً لردة فعل المتداولين في سوق الأسهم (Market (Reaction (Schwartz and Menon، ١٩٨٥)، ويمثّل الاختلاف بين المراجع الخارجي وإدارة عميل المراجعة أحدَ أسباب تغيير المراجع الخارجي أو عزله، يذكر McConnel (١٩٨٤ كما تم اقتباسه من قبل Klock ١٩٩٤: ٣٤٣) أن ١٤% من المراجعين الذين تم تغييرهم قاموا بالتقرير والإفصاح عن اختلافات مع عملاء المراجعة، حيث إن الممارسة المهنية للمراجعة في بعض البلدان تقتضي أن يتم الإفصاح من قِبَلِ الشركة المساهمة عند تغيير المراجع الخارجي، كما أن للمراجع في هذه البلدان أن يذكر الاختلافات التي تسببت بعزله والتي حدثت بينه وبين عميل المراجعة الذي قام بعزله وتغييره.

إن الشركات التي تعزل مراجعها الخارجي أو تغيره تعطي انطباعا للمشاركين والمتعاملين في سوق الأسهم أنها تريد وتسعى للحصول على معاملة تفضلها في إعداد قوائمها المالية (Fried and Schiff، ١٩٨١: ٣٢٩)، وثمة أدلة على أن الشركات التي قامت بتغيير مراجعها الخارجي قامت بالفعل بتسوق

رأي مراجعة (audit opinion shopping) (Banimahd and Beigi، ٢٠١٢)، ولأن أي رأي غير الرأي غير المتحفظ (unqualified opinion) يثير شكوك المساهمين حول موثوقية القوائم المالية؛ فإن الشركات المساهمة تحرص على إجازة قوائمها المالية والتصديق عليها من قبل مراجع خارجي بدون تحفظات (Reitbreg، ١٩٨٨)، وقد وجدت دراسة Chen et al. (٢٠٠٠) أن ردة فعل المستثمرين في الصين سلبية لرأي المراجع غير المطلق.

والبحوث الأكاديمية توثّق انقساما حول استجابة سوق الأسهم لظاهرة تغيير المراجع الخارجي من قِبَلِ الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأسهم (Klock، ١٩٩٤)، فثمة دراسات على سبيل المثال [١] Lefanowicz, et al. ، (١٩٨٩ ، كما تم الإحالة لها في Klock١٩٩٤)؛ Johnon and Lys، (١٩٩٠)؛ Klock، (١٩٩٤) وجدت أن سوق الأسهم يتجاهل تغيير المراجع الخارجي من قِبَلِ عميل المراجعة بالرغم من أن تغيير المراجع الخارجي يعد حدثا مهما (event)، إلا أنّ Kolck (١٩٩٤) حدّ وقيّد عدم وجود استجابة من السوق لحدث تغيير المراجع بعدم قيام المراجع-مع الجهات المشرفة على الشركات المساهمة وسوق الأسهم- بإثبات وجود الاختلاف مع إدارة عميل المراجعة التي قامت بعزله، فقد بينت دراسات أخرى على سبيل المثال Albrecht، (١٩٩٠ كما تم الإحالة له في Klock ١٩٩٤)؛ Eichnseher et al.، (١٩٩٠)؛Fried and Schiff، (١٩٨١)؛ Smith and Nichols، (١٩٨٢) أن أسعار الأسهم للشركات التي تغير مراجعها الخارجي تتأثر، وأن

---

[١] معلومات هذه الدراسة:
Eichenseher, J. W., Hagigi, M., and Shields, D. (1989). Market reaction to auditor changes by OTC companies. *Auditing-A Journal of Practice & theory*, *9*(1), 29-40.

استجابة المتداولين في سوق الأسهم سلبية؛ بأن يكون ثمة انخفاض غير عادي للعائد (abnormal return) على الأسهم،ووجد Dunn et al. (١٩٩٩) أن ردة فعل المتداولين في السوق المالية سلبيةٌ عند استقالة المراجع الخارجي، وعليهيمكننا القول بأن استجابة سوق الأسهم وردة فعل المتداولين فيه تعتمد على السياق الذي تم به تغيير المراجع، كما أنهاأيضا تعتمد على خصائص الشركة المساهمة التي قامت بتغيير مراجعها الخارجي (Teoh، ١٩٩٢).

إن استجابة سوق الأسهم لتغيير المراجع الخارجي تبين بجلاءٍ أنّ المتداولين في السوق يعاملونه كحدث مهم (Event) يؤثر في قراراتهم الاستثمارية (Schneider، ٢٠١٥)، فلا غرابة في أن يطالب المتداولون في سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية الإفصاح عند تغيير المراجع (Hagigi et al.، ١٩٩٣: ٨٠٠)، ومما يدل على أهمية هذه المعلومة أن إدارات الشركات المساهمة كانت تؤخر وتؤجل الإعلان عند تغيير المراجع الخارجي، كون تغيير المراجع الخارجي يعدّ من قبيل الأخبار السيئة (bad news) والتي قد يترتب عليها تأثير على سعر سهم الشركة التي غيرت أو عزلت مراجعها الخارجي، لذا حرصت الجهات المشرفة على سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية على عدم تأخير نشرها، ووضعت وشرعت التشريعات لضمان نشر هذه المعلومة بشكل عاجللقراء القوائم المالية والمتداولين في سوق المال.

إن سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية قد وصل لدرجة من الكفاءة (Efficiency) ووفرة وإتاحة المعلومات (information availability) ما تمكّن المستثمر المتمكّن من أن يستجيب ويكون له ردة فعل عند نشر حدث مهم تَمُرُّأو مرت به الشركة المساهمة مثل تغيير مراجعها الخارجي ناهيك عن عزله، وفي حين أنه لا يمكن افتراض حالة السوق الكفء (Efficiency form Market) ولا حالة شبه السوق الكفء (Semi form of Efficiency) في سوق الأسهم المحلي

في المملكة العربية السعودية،بحث ال عباس (٢٠٠٨) مدى استجابة سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية لأحداث عالمية، فاختبر استجابة سوق الأسهم لحدث حل مكتب Arthur Anderson في الولايات المتحدة الأمريكية كمقياس لمعلومة حول جودة المراجعة وسمعة المراجع، ولم يجد أن أسعار الأسهم في السوق المحلي قد تأثرت بهذا الحدث، مما حدى به للقول بأن:

"...السوق السعودية للأسهم لا تستجيب للمعلومات المرتبطة بالأحداث التي مرت على أرثر أندرسون [Arthur Anderson]، وبمعنى آخر فإن المعلومات المنشورة عن أحداث تتعلق بجودة المراجعة وسمعة المراجع لا تؤثر على تحركات أسعار الأسهم في السوق السعودية بصورة تؤدي إلى تحقيق عوائد عادية،مما يشير إلى عدم كفاءة السوق في شكله شبه القوي."

ومن المعلوم أن السوق الذي توجد به جهة إشرافية– كما هو الحال في المملكة العربية السعودية– ممثلة بهيئة سوق المال (CMA)، وأن القوائم المالية تنشر وتتاح مجانا لقراء القوائم المالية والمتداولين في السوق المحلي، وأن الشركة المساهمة تنشر أخبارًا وأحداثًا وتغيرات تجبرها التشريعات والنظم المحلية على الإدلاء بها وتتاح إلكترونيا ومجانا على موقع تداول، وأن وجود جهة تنظمّ مهنة المحاسبة والمراجعة وتصرّح لممتهنيها ممثلة بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) في السوق المحلي،فإن حالة الكفاءة الضعيفة للسوق ممكن افتراضها، وهذا ما افترضه .Al-Aali et al (٢٠١٤) عند دراستهم لظاهرة في سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية، ووجد Al-Salman (٢٠٠٧) أن البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة مرتبطة وذات علاقة مع أسعار الأسهم والعائد منها، كما أن Alzahrani (٢٠١٠).وجد أيضا

أن العائد غير عادي (abnormal return) حول إعلان الأرباح كان جوهريا (ذا دلالة معنوية)، الأمر الذي يشير إلى معلوماتية وقيمة محتوى المعلومات في هذه الإعلانات.

ولعل كون الحدث الذي وظّفه ال عباس ووقع في الولايات المتحدة الأمريكية يشرح عدم استجابة أسعار الأسهم في سوق الأسهم المحلي، وعليهفبالإمكان افتراض أن حالة السوق ضعيف الكفاءة (Weak form of Efficiency)، وفي هذه الحالة فإن سعر السهم يعكس جميع المعلومات التاريخية المنشورة والمتاحة عن الشركة المساهمة، وبهذا المستوى من الكفاءة فإن أسعار الأسهم في السوق المحلي يُفْتَرَضُ لها أن تعكستغيير المراجع الخارجي، وبالتالي فإن أسعار الأسهم تكوّن رَدَّة فعلٍ عند النشر والإفصاح عن تغيير المراجع الخارجي من قِبَلِ الشركة المساهمة التي يتم تداول أسهمها.

واقع تغيير المراجع الخارجي في المملكة العربية السعودية من قبل إدارات الشركات المساهمة:

إن سلطة وصلاحية تغيير المراجع الخارجي في المملكة العربية السعودية تقع بيد الجمعية العامة للمساهمين في الشركة المساهمة، حيث تنص المادة ١٣٠[٢] من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية القديم الصادر عام ١٩٦٥م (الموافق ١٣٨٥هـ) على أن:

> "تعين الجمعية العامة العادية مراقب حسابات او أكثر من بين المراقبين المصرح لهم بالعمل في المملكة وتحدد مكافآتهم ومدة

---

[٢] هي المادة التي اقتبست وأحيل لها في الدراسات التي تناولت موضوع تغيير المراجع في المملكة العربية السعودية (مثل أبو الحسن ١٩٩٣؛ باسودان ومصطفى والمعتاز، ٢٠٠٤؛ يماني، ١٩٩١)

عملهم، ويجوز لها إعادة تعيينهم، كما يجوز لها في كل وقت تغييرهم مع عدم الإخلال بحقهم في التعويض إذا وقع التغيير في وقت غير لائق أو لغير مبرر مقبول، ولا يجوز الجمع بين عمل مراقب الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو القيام بعمل فني أو إداري في الشركة ولو على سبيل الاستشارة، كما لا يجوز أن يكون المراقب شريكا لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلسإدارتهاأو موظفا لديه أو قريبا له إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية، ويقع باطلا كل عمل مخالف لحكم هذه الفقرة، ويلزم المخالف بأن يرد إلى وزارة المالية والاقتصادالوطني ما قبضه من الشركة."

حتى بعد استحداث لجان المراجعة في الشركات المساهمة تطبيقا لقرار وزير التجارة رقم (٩٠٣)؛ فإن عمل اللجان يقتصر على ترشيح أسماء مراجعين لإدارة الشركة المساهمة التي تقوم بمخاطبتهم،ومن ثَمَّ تقوم الإدارة التنفيذية بالمفاضلة بينهم فتقدم رأيها للجنة المراجعة لتعد مذكرة بذلك لترشح بتوصيتها من تراه مناسبا لمراجعة حسابات الشركة، فيقوم مجلس الإدارة بعرض التوصية على الجمعية العامة العاديةللمساهمين مع بيان أتعاب المراجع، فتعين الجمعية العامة محاسبا خارجيا لمراجعة حسابات شركتهم.

وفي نظام الشركات الجديد الصادر عام ٢٠١٥م نصت فقرة (١) من المادة (١٣٣) على أنه:

"يجب أن يكون للشركة مراجع حسابات (أو أكثر) من بين مراجعي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة تُعَيِّنُهُ الجمعية العامة العادية، وتحدد مكافأته ومدة عمله، ويجوز إعادة

تعيينه، على ألا يتجاوز مجموع مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجوزلمن استنفد هذه المدة أن يُعَاد تَعْيينُهُ بعد مضي سنتين من تاريخ انتهائها،**ويجوز للجمعية أيضاً في كل وقت تغييره مع عدم الخلل بحقه في التعويض إذا وقع التغييرفي وقت غير مناسب أو لسبب غير مشروع.**"

والحال في المملكة العربية السعودية ليس استثناء منفردا عن المشاهدات التي رصدها الباحثون، بل إن الوضع في المملكة العربية السعودية -وإن كان يضع سلطة تغيير المراجع الخارجي بيد الجمعية العامة للمساهمين -فإنه غير فعّال (باسودان، مصطفى والمعتاز، ٢٠٠٤) وغير ذي أهمية (أبو الحسن، ١٩٩٣)، ففاعليته مشروطة بعدم تدخل الإدارة التنفيذية، وهذا الأمر يؤكد البحثُ الأكاديميُّ أنه صعب التحقيق (أبو الحسن، ١٩٩٣؛Adelopo، ٢٠١٢؛ Al-Adeem، ٢٠١٥، Fogarty، ٢٠٠٣).ويجادل باسودان ومصطفى والمعتاز (٢٠٠٤: ١٣٩) بأن "...الإدارة تستطيع إقناع كبار المساهمين – والذين لديهم تأثير على الآخرين – بأن تغيير المراجع الحالي يحقق مصلحة مباشرة لهم، وبالتالي يستجيب هؤلاء لرغبات الإدارة فيتم العزل دون مبرر مقبول." فيندر ألا توافق الجمعية العامة للمساهمين على مثل هذا الاقتراح من قِبَلِ إدارة الشركة المساهمة؛ الأمر الذي يجعل قرار تغيير المراجع الخارجي عمليا في يد إدارة الشركة المساهمة (أبو الحسن، ١٩٩٣)، مع الأخذ في الاعتبار ضعف حضور المساهمين للجمعيات العامة (يماني، ١٩٩١).

كما أن فقرة (١٣٠) من نظام الشركات تعطي الحق للجمعية العامة الحق بتغيير المراجع الخارجي سواء أكان بمبرر مقبول أم لا (أبو الحسن، ١٩٩٣) مع تعويضه إذا تم تغييره لسبب غير مبرَّر، وأما المادة (١٣١) من نظام الشركات

الجديد جعلت من حق المراجع الحصول على تعويض إذا تم تغييره في وقت غير مناسب أو لسبب غير مشروع، وفيما يتعلق بالحالات المقبولة لعزل المراجع الخارجي تعطيالفقرة (١) من المادة (١٣٦) من نظام الشركات الجديد الصادر عام ٢٠١٥م حالة مقبولة لعزل المراجع، فنصّت الفقرة على أنه "لا يجوز لمراجع الحسابات أن يفشي إلى المساهمين في غير الجمعية العامة أو إلى الغير ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعملهوإلا وجب عزله، فضلاً عن مطالبته بالتعويض"، فإذا ما أفشى أسرار عميله فلا يظن أن يغفر المساهمون هذا السلوك وأن يُبْقُوا على المراجع الخارجي، ولم يعط النظام الحق للمراجع بالتعويض في مثل هذه الحالات.

دراسات سابقة طبقّت في المملكة العربية السعودية وبيئات مشابهة:

أولا: دراسات طبقت في البيئة المحلية:

دراسة أبو الحسن (١٩٩٣)

توصلت الدراسة إلىَ أنه يوجد اتفاق بين المراجعين الذين تم استقصاء آرائهم حول الأسباب الفنية على عدد من الأسباب، ويقصد بهذه الأسباب الفنية تلك الأسباب المتعلقة بالنواحي المحاسبية وأعمال المراجعة التي تؤدي إلى تغيير المراجع الخارجي من قِبَلِ عميل المراجعة، فقد أجمع المراجعون على أن الحصول على معاملة محاسبية أفضل من قِبَلِ مراجع آخر كانت سببًا في تغيير المراجع الخارجي الحالي، يلي ذلك أسباب أخرى حظيت باتفاق جزئي بين المراجعين، وهذه الأسباب هي: الخلاف حول طرق العرض والإفصاح، والتحفظ في تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية، وتقرير المراجع الذي ينطوي على تحفظات أو به امتناع عن إبداءرأي.

ويعلّق أبو الحسن على هذه النتيجة بالقول: إن وجود أسباب فنية لتغيير المراجع له دلالاته الخطيرة على المراجع في بيئة عمله، وقد أوصى بإنشاء لجان مراجعة، ويجب أن تكون موافقتها شرطًا في تغيير المراجع الخارجي، وأن يتم استحداث نموذج يقوم المراجع بتعبئته مع وزارة التجارة عندما يتم تغييره، وأن يسمح للمساهمين بالاطلاع عليه.

دراسة ياسودان ومصطفى والمعتاز (٢٠٠٤):

بعد تتبع الدراسات السابقة حول موضوع تغيير المراجع الخارجي خَلُصَ الباحثون إلى أنالتحفظات من قبل المراجع الخارجي ذات تأثير كبير على تغييره، فيعقب إصدار تحفظات من قِبَلِ المراجع الحالي قيام الشركات بالتسوق للحصول على رأي مراجعة، ووجد الباحثون أن تغيير المراجع يرتبط طرديا بالاختلاف مع إدارة الشركة حول تنفيذ المراجعة، كما أن لتحفظات المراجع أو امتناعه عن إبداءالرأيأثرًا في تغيير المراجع الخارجي من قِبَلِ إدارة الشركة محل المراجعة، وقد أوصى الباحثون بأن تصدر لجنة المراجعة تقريرًا يشرح أسباب تغيير المراجع ويتم إرفاقه بالقوائم المالية.

دراسة الثنيان والعنقري (٢٠١٠):

استطلعت الدراسة وجهة نظر مكاتب المراجعة في المملكة العربية والتي شملتهم الدراسة عن أسباب تسوق رأي المراجعة، فركّزت الدراسة على ظاهرة تسوق رأي المراجعة (audit opinion shopping)، ولم تركّز على ظاهرة تغيير المراجع، فكان من ضمن الأسئلة التي وجهت للعينة محل الاستطلاع بنودٌ تتعلق بعدم التوافق بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها، فتبين أولا: أن عدم قبول المراجع المعالجات المحاسبية المستخدمة بواسطة الشركة محل المراجعة،وثانيا: وأن عدم قبول المراجع لمستوى التزام الشركة محل المراجعة لمتطلبات معايير المحاسبة المعتمدة في المملكة العربية

السعودية في إعداد القوائم المالية، كانتا من الأسباب التي تؤدي من وجهة نظر المراجعين إلى ظاهرة تسوق رأي المراجعة.

وأوصت الدراسة (ص ١٠١) بضرورة وجود تعاون فاعل بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وبين هيئة سوق الماليةالسعودية، والذي يتم من خلاله استحداث قواعد تنظّم دوران المراجع الخارجي للشركات، وخاصة التي يتم تداول أسهمها في أسواق المال، وألا يتم تغيير المراجع الخارجي لمجرّد تغيير الإدارة أو لجنة المراجعة الداخلية في الشركة، الأمر الذي سيؤدي لدعم وتقوية استقلال المراجع الخارجي. كما أوصت الدراسة إلى ضرورة وجود نموذج يتم تعبئته من قِبَلِ الشركات التي تغير مراجعيها، على أن يتم تخصيص خانة ليقوم المراجع الخارجي بتعبئتها موضحا أسباب عزله أو تغييره.

ثانيا: دراسة طبقت في بيئة مقارنة للبيئة المهنية في المملكة العربية السعودية: دراسة الفضل (٢٠٠٣):

طُبِّقَت الدراسة في العراق خلال الفترات ١٩٩٥-٢٠٠٠م، وكان ثمة- خلال الفترات المشمولة بالدراسة- حكومةٌ مستقرة في العراق، وتمتاز الدراسة بأنها طبقت على بلد عربي قريب جغرافيا من المملكة العربية السعودية، ولم يكن سوق الأسهم في العراق -حتى خلال فترة استقرار الحكم فيه- متقدمًا إذا ما قورن بأسواق المال بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من البلدان، الأمر الذي يجعل دراسة الممارسة المطبقة فيه فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي مفيدةً. والأهم أن العينة المستخدمة في الدراسة فريدة في البيئة العربية، من حيث إنها طُبِّقت على المراجعين الذي تم تغييرهم من قِبَلِ عملاء المراجعة، مما يجعل من الدراسة قيمة مضافة لهذه الدراسة الحالية، فَحَرِيٌّ أن يُنْظَرَ فيها، علما بأن نتائج الدراسة أتت مقاربة إلى حد كبير من نتائج الدراسات السابق

مراجعتها في القسم السابق والتي طُبِّقَت في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي في تقديرنا يدعم ما سيتم التوصية به في هذه الدراسة الحالية.

إن إدراج دراسة الفضل من ضمن الدراسات التي تم مراجعتها في هذه الدراسة تضفي نوعا من الدعم لتوصيات هذه الدراسة الحالية، فجاءت نتائج دراسة الفضل مقاربة لما تم توثيقه في الأدبيات المحاسبية بشكل عام، الأمر الذي يدعم- في تقديرنا – ما سيتم التوصية به في هذه الدراسة الحالية، وسيضيف موثوقية لما ستخلص به الدراسة الحالية من اقتراحات لتطوير مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية، وذلك استنادا على الممارسات في الدول التي بها أسواق مال متقدمة، وأيضا استنادا على توصيات الدراسات السابقة.

خلصت دراسة الفضل (٢٠٠٣) إلى نتائج منها: أن لدى المراجعين في العراق شعورًا بأن "معظم حالات تغييرهم أو عزلهم تعزى إلى التزامهم بالقواعد والسلوك المهني للمراجعة وعدم قبولهم التخلي عنها، وأن مدري الشركات يحاولون جاهدين التقليل من أهمية ذلك الجانب في عملية تغيير المراجع الخارجي" (ص ٤٩).

وأوصت الدراسة بضرورة توفير الحماية القانونية اللازمة للمراجع الخارجي ليحافظ على حياده واستقلاله، وذلك بتنظيم علمية تغيير المراجعين الخارجين، كما تنادي الدراسة بحق المراجع بمناقشة عزله أو تغييره أمام المساهمين، وعدم تغييره في السنة التي يراجع فيها القوائم المالية، مع ضرورة بيان أسباب التغيير، وتوصي الدراسة أيضا بالسماح للمراجع المعزول بكتابة خطاب رد على قرار عزله وتوزيعه على المساهمين،مع إلقائه على الأسماع أمام الجمعية العامة للمساهمين لبيان رأيه في عزله.

مناقشة نتائج الدراسات الميدانية السابقة:

أجمعت الدراسات التي طبقت في المملكة العربية السعودية وفي بيئات مقاربة لبيئة المراجعة في المملكة العربية السعودية -والتي تم استعراضها في القسم السابق من هذه الدراسة- على أن التزام المراجع الخارجي بقواعد وسلوك المهنة سبب في عزله أو تغييره من قِبَل الشركة محل المراجعة، إن من مسئوليات الجهات المنظمة لمهنة المراجعة والجهات المشرفةعلى الشركات المطروحة للاكتتاب العام أن تضع بيد المراجع الخارجي ما يستند عليه وما يستطيع فعله، فيما لو لميتم الاتفاق مع إدارة الشركة المساهمة على بعض ما تفرضه عليه مهنيته من واقع معايير المراجعة وقواعد وآداب وسلوك المهنة، فلابد من إضافة مصدر قوة للمراجع أثناء تفاوضه مع إدارة عميل المراجعة بشأن الممارسات المحاسبية التي قامت بها إدارة الشركة المساهمة، فالقوائم المالية تنتج عن التفاوض بين إدارة عميل المراجعة وبين مراجع حساباتها (Gibbins et al.، ٢٠٠١: ٥٤٠؛ Salterio، ٢٠١٢: ٢٣٣؛ United States General Accounting Office [GAO]، ٢٠٠٣: ٤)، ولكي يتم إنتاج القوائم المالية التي يشترك في مسئوليتها إدارة الشركة المساهمة والمراجع الخارجي، فالإدارة هي التي تعد القوائم المالية، بينما يتولى المراجع الخارجي التصديق عليها والحكم على مدى عدالتها في تمثيل المركز المالي للشركة موضوع المراجعة بناء على مراجعة حسابات الشركة، فلكي يتم إنتاج هذا العمل المشترك لابد من أن يكون المراجع الخارجي لاعب فريق من وجهة نظر إدارة عميل المراجعة، وأيضا أنه من الممكن التعامل معه، وأنه قابل للتنازل عن موقفه إذا ما استدعى الموقف ذلك (Al-Adeem، ٢٠١٥).

إن وجود تحفظات في تقرير المراجع الخارجي أوامتناعه عن إبداءالرأيتعد من الأسباب في تغييره من قِبَلِ الشركات التي يراجع حساباتها (باسودان ومصطفى والمعتاز،٢٠٠٤)، وقد استقصت دراسة باسودان ومصطفى والمعتاز (٢٠٠٤) العوامل التي تؤدي بلجان المراجعة إلى تغيير مراجع حسابات الشركة التي تعمل فيها هذه اللجان، وكان من العوامل التي يكترث لها أعضاء لجان المراجعة وجودُ تحفظات لدي المراجع أو الامتناع عن تقديم رأي، وإن كانت قد أظهرت دراستهم أن هذا العامل غير معنوي فإن النتائج بينت أنه مهم، ومن المفترض ألا يكون هذا العامل مهمًّا البتة في بيئة مثالية للمراجعة؛ وذلك لـــتأثيره على استقلال المراجع. وبينت ذات الدراسة أن عدم موافقة المراجع على التنازل عن تحفظاته عاملٌ جوهريٌ من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة في تغيير المراجع الخارجي، ولا عجب في أن تشاهد أروقة القضاء في المملكة العربية السعودية دعاوى يرفعها أعضاء مجلس الإدارة ضد محاسب الشركة عند إبداء رأيٍ سلبي، كما هو الحال في شركة بيشة الزراعية ومراجع حساباتها الأستاذ عبد الله شاهر (Al-Adeem، ٢٠١٥).

وفي نفس الوقت يرى مدراء مكاتب المراجع –والذين شملتهم دراسة باسودان ومصطفى والمعتاز (٢٠٠٤)– أن وجود تحفظات لدي المراجع أو الامتناع عن تقديم رأي، وكذلك عدم موافقة المراجع على التنازل عن تحفظاته يعتبران عاملين جوهريين في قرار تغيير المراجع الخارجي من قِبَلِ المنشآت، وهذا معاكس ومغاير لما ترغب إدارة الشركة المساهمة أن ترى في مراجعها الخارجي، ذلك أن المراجع الخارجي يرى تهديدًا من قِبَلِ إدارة الشركة المساهمة التي يراجع حساباتها فيما إذا قرر الامتناع عن إبداء رأي، أو في حالة عدم تنازله عن تحفظاته، حيث يُعْتَبَرُ هذا تأثيرًا على استقلاله (باسودان ومصطفى والمعتاز،٢٠٠٤: ١٧٢-١٧٣)، وكشفت دراسة الجفري والعنقري (٢٠٠٧:

٢٥٦) سهولة تغيير مراجعي الحسابات بواسطة إدارات الشركات محل المراجعة، فالمراجع الذي يصدر رأيًا متحفظًا مصيره التغيير لا محالة (باسودان ومصطفى والمعتاز، ٢٠٠٤).

مناقشة التوصيات التي انطوت عليها الدراسات السابقة والمتعلقة بتغيير المراجع الخارجي:

توصي دراسة باسودان ومصطفى والمعتاز (٢٠٠٤) بأن يتم إرفاق تقرير عند تغيير المراجع الخارجي يشرح أسباب التغيير، حيث إن تغيير المراجع الخارجي قد حَدَثَ، وأن الانتظار حتى يتم نشر القوائم المالية فيه تأخير، ولقد أثارت بورصة نيويورك (كما أشير لها في باسودان ومصطفى والمعتاز، ٢٠٠٤) مشكلة تأخيرالإعلان عن الأخبار السيئة (bad news) والتي قد يكون أحدها تغيير مراجع حسابات الشركة المساهمة، ولقد وجد Carter and Soo (١٩٩٩) أنه ثمة قيمة للمعلومة عنتغييرالمراجعالخارجيالتي يُفْصَحُ عنها بنموذج 8-K عند الإعلان خلال المدة التي حددها النظام وهي ٥ أيام من تاريخ.

توصي دراسة أبو حسن بأن يتم إطّلاعُ المساهمين على النموذج الذي تقترح دراسة أبو حسن استحداثه، فإن في ذلك إخفاءً للمعلومة عن المستثمر المرتقب والدائنين المرتقبين،حيث إن هاتين الفئتين من ضمن الفئات المستفيدة من البيانات والتقارير المنشورة من قِبَلِ الشركات المساهمة، كما أن هذا الإطّلاعَ سيقتصر على المستثمرين الذين سيحضرون اجتماع الجمعية العامة والذين يستطيعون الوصول للشركة المساهمة، وقد يكون الإفصاح عند تغيير المراجع الخارجي خيارًا أفضل.

أشارت دراسة الثنيان والعنقري إلى ضرورة وجود نموذج يتم تعبئته من قبل الشركات التي تغير مراجعيها مع تخصيص خانةٍ يتم تعبئتها من قِبَلِ المراجع الخارجي ليوضح بها أسباب عزله أو تغييره، ونرى أن يتم الإفصاح عن هذا التغيير لقراء القوائم المالية والمستفيدين المحتملين من القوائم المالية (علي سبيل المثال المقرضون المحتملون والمستثمرون المحتملون).

ترتكز توصية الفضل المتعلقة بتنظيم عملية تغيير المراجع على إدخال نصوص نظامية، وفي المملكة العربية السعودية صدر مؤخرا نظام الشركات الجديد عام ٢٠١٥م ولائحة حوكمة الشركات هذا العام، فقد لا يكون من الملائم التوصية في هذه الدراسة الحالية بإصدار مواد جديدة للنظام؛ وذلك بسبب الطبيعة التي يأخذها إصدار النظم والوقت الذي يحتاجه هذا الإصداروالإجراءات التي تمر بها.وفيما يتعلق بحق المراجع الخارجي مناقشة قرار عزله أو تغييره أمام المساهمين، ففي التوصية الأخرى التي يقترح فيها الفضل السماح للمراجع المعزول بكتابة خطاب رد على قرار عزله وتوزيعه على المساهمين وإلقائه أمامالجمعية العامة للمساهمين، فإن الإفصاح عند تغيير المراجع معلومة كافية لقراء القوائم المالية، وتعبئة نموذج مع الجهات المشرفة على الشركات المساهمة والذي يعطي المراجع الخارجي فرصة ومساحة كافية لذكر أسباب تركه لعميل المراجعةيؤدي الغرض الذي نشده الفضل في توصياته. وحيث إن الدراسات التي بحثت في أسباب تغيير المراجع والتي تم مناقشتها في هذه الدراسة الحالية، أجمعت على أن التزام المراجع بقواعد وسلوك وآداب المهنة سبب في عزله وتغييره، فإننا لا نتوقع أن رأي المراجع الخارجي المعزول سيكون إيجابيًا أو مُرَحَّبًا بقرار عزله أو تغييره، لذا فإن فوائد ومنافع إشهار رأي المراجع وإقحامه أمام الجمعية العامة للمساهمين قد لا تكون ظاهرةَ المنافعِ والإيجابيات، فإدارة الشركات المساهمة موكلة إلى مديرين متمكنين ومسئولين عما يحدث لأصول

وموارد الملاك، وهم يقومون بذلك تحت إشراف مجلس إدارة تنبثق عنه لجنة مراجعة معنية بما يتعلق بشئون المراجع الخارجي، والكل مسئول أمام القضاء والنظام عن تنفيذ والقيام بما يقع تحت مسئوليته، فمسئولية المراجع في المملكة العربية السعودية خالية إذا قام بتبليغ من يلزمه نظاما التواصل معه، وإذا أخل بواجبه في الإبلاغ فإنه- وبناء على فقرة (أ) من المادة (٢٠٠) وفقرة (ش) من المادة (٢١٣) من نظام الشركات الجديد لعام ٢٠١٥م- تلحقه مسؤولية غرامات مالية قد تصل إلى نصف مليون ريال.

اقتراح ما من شأنه تطوير التشريعات النظامية والمهنية فيما يتعلق بظاهرة تغيير المراجع الخارجي:

يحتاج المراجع إلى العمل في بيئة خالية من الضغوطات التي قد تؤثر على استقلاله، وذلك بمنع تغييره أو عزله تعسفيا من قِبَل إدارة عميل المراجعة (باسودان ومصطفى والمعتاز، ٢٠٠٤)، الأمر الذي حدا بعدد من البلد ان لوضع ضوابط على تغيير المراجع الخارجي من قبل الشركات المساهمة (publicly traded corporations)، وفي المملكة العربية السعودية واكبَ تطورُ المهنة النزعةَ إلى توفير ما من شأنه أن يدعم ويقوي استقلال المراجع الخارجي، فصدر قرار وزير التجارة رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ بتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في السوق، وكان من بين مهامها ترشيح المراجع الخارجي، إلا أن الواقع يشير إلى تدخل الإدارة بعزل وتغيير المراجع الخارجي (أبو الحسن، ١٩٩٣؛ باسودان ومصطفى والمعتاز، ٢٠٠٤؛ Al-Adeem، ٢٠١٥).

جاء نظام الشركات الجديد على نحو متسق مع نظام الشركات القديم فيما يتعلق بسلطة تعيين وتغيير المراجع الخارجي، ولقد بينت الأبحاث المحاسبية التي اتخذت من السوق في المملكةالعربية السعودية ميدانًا لتطبيق بعض الدراسات أن ممارسة الجمعية العامة لهذا الحق مشروط بعدم تدخل الإدارة (أبو الحسن، ١٩٩٣؛ باسودان ومصطفى والمعتاز، ٢٠٠٤)، وحتى لائحة حوكمة الشركات الجديدة والتي صدرت حديثا في ٢٠١٧/٢/١٣ هـ (الموافق ١٤٣٨/٥/١٦هـ) والمبنية على نظام الشركات الجديد نصت على أن الجمعية العامة للمساهمين صاحبة السلطة في تعيين وتغيير المراجع الخارجي، فقد نصت الفقرة (٩) من المادة (١٢) من اللائحة على أن من صلاحيات الجمعية العامة "تعيين مراجعي حسابات الشركة،وتحديد مكافآتهم، وإعادة تعيينهم، وتغييرهم،والموافقة على تقاريرهم."

فكان الأولى أن يتم إعطاء مثل هذه الصلاحيات والسلطة إلى لجنة المراجعة، خصوصا أن المهنة في المملكة العربية السعودية قد نمت خلال العقود السابقة، ولقد اعتنت لائحة حوكمة الشركات منذ صدورها عام ٢٠٠٦ وما لحقها من تعديلات عام ٢٠٠٩م بلجنة المراجعة وتفعيل دورها،ولائحة حوكمة الشركات الصادرة هذا العام (٢٠١٧م) اعتنت بلجنة المراجعة،وفي تقديرنا إن لجنة المراجعة إذا ما اشتملت على أعضاء من ذوي الاختصاص المطلعين على أوضاع المهنة في المملكة العربية السعودية، والتطورات التي تشهدها المهنة في البلدان المتقدمة، فإن التأثير عليهم من قِبَل الإدارة التنفيذية بقرارات تتعلق بتعيين أو بعزل أو بتغيير المراجع الخارجي من المفترض أن يكون أقل من قدرتهم في التأثير على المساهمين الذين يحضرون الجمعية العامة، ويلاحظ أن هذا ادعاءٌ يحتاج لاختبار بأدلة من الواقع للأخذ به.

بالإضافة إلى هذا، فقد تم إنشاء هيئة سوق المال،وإن من شأن استحداث متطلب جديد من قِبَلِ الشركات المساهمة بإصدار بيان (Statement) يتم نشره من قبل الجهات المسئولة عن تقنين الشركات المساهمة أن يكون فيه تعزيز لاستقلالية المراجع عند عزل أو تغيير الشركة المساهمة لمراجعها الخارجي، فبإصدار هذا البيان يُعطَى المراجعُ الفرصةَ لتوضيح سبب تركه للعميل، أو أن العميل قام بعزله، مع ملاحظة أن المراجع في الجملة قد لا يذكر أمورًا سلبيةً عن عميله السابق، ولعل حقيقة أن سوق المراجعة يتأثر بالكلام الذي يطلق (words of mouth)، فقد لا يرغب المراجع أن يكون مثيرًا للمشاكل لعملائه الحاليين أو المرتقبين، فثمة تكلفة للتعبير بالصدق في سوق المراجعة (Al-Adeem، ٢٠١٥)، ولعل المراجع الخارجي الأستاذ عبد الله شاهر –الذي ملك من الجرأة ما يعبر برأي سلبي عن عميله شركة بيشة الزراعية، وما تعرض له من دعاوى قضائية أقيمت عليه من قِبَلِ مجلس إدارة عميله (العمران، ٢٠٠٧) تجنب الإدارات التنفيذية التعاقد معه– مثال حي في السوق السعودي للثمن الذي سيكون على المراجع الصادق الذي يتبع ما تمليه عليه مهنيته أن يقوم بدفعه، إن استقالة المراجع الخارجي تُعَامَلُ معاملة الخبر السيئ من قِبَلِ المتداولين في السوق المالية (Dunn et al.، ١٩٩٩)،فإجبار الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية على الإعلان عن عزل أو تغيير مراجعها الخارجي ستكون إشارة (signal) إلى السوق المالية وإلى المتداولين به.

يتم إصدار هذا البيان بعد أن يقوم المراجع الخارجي بتعبئة نموذج مع الجهات المختصة على الإشراف على سوق المال في المملكة العربية السعودية وعلى الشركات المساهمة المملوكة لجمهور المساهمين، وهذا ما أوصى به أبو الحسن عام ١٩٩٣م، وفي حين يوصي أبو الحسن بأن تتم تعبئة هذا النموذج مع وزارة التجارة، فإننا نرى أن تتم تعبئته مع هيئة سوق المال، حيث لم تكن قد

أنشأت هيئة سوق المال وقت قيام أبو الحسن بنشر توصياته في بحثه المنشور عام ١٩٩٣، ففي الواقع نشأت السوق المالية في المملكة العربية السعودية ببداياتٍ غير رسمية في الخمسينات،واستمر الوضع كذلك إلى أن وضعت الحكومة التنظيمات الأساسية للسوق في الثمانينات الميلادية، ثم أَعقَبَ ذلك تأسيسُ هيئة سوق المالي (CMA)بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق لسنة ٢٠٠٤)، وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء[٣].

إن الإفصاح عن تغيير المراجع -سواء أكان قرارا من قِبَلِ المراجع أم من قِبَلِ إدارة الشركة محل المراجعة -يغني عن توصية أبو الحسن،والتي أوصى فيها بأن يتاح النموذج الذي يقوم بتعبئته المراجع للمساهمين، فقد يذكر المراجع فيه معلوماتٍ قد تضر بالشركة فيما لو أتيحت للجمهور، وهذا قد يوقعه تحت طائلة الجزاء بناء على الفقرة (١) من المادة (١٣٦) من نظام الشركات الجديد الصادر عام ٢٠١٥م:

> "لا يجوز لمراجع الحسابات أن يفشي إلى المساهمين في غير الجمعية العامة أو إلى الغير ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله، وإلا وجب عزله فضلاً عن مطالبته بالتعويض."

ويعتبر الإفصاح عن أسباب التغيير والإعلام بنقاط الاختلاف معلومةً يستطيع المراجع الخارجي أن يذكرها في تقريره إذا ما أُتيحَتْ له الجهات التي تباشر وتشرف على سوق الأوراق المالية، حيث إن قيام المراجع بتعبئة نموذج معين لدى هيئة سوق المال عند رغبته بترك عميل المراجعة، أو عند قيام عميل المراجعة بعزله يُعَدُّ تطبيقا للفقرة (أ) من المادة (٢٠٠) من نظام الشركات الجديد

---

[٣] متاحة على الرابط:

https://cma.org.sa/AboutCMA/Pages/AboutCMA.aspx

الصادر عام ٢٠١٥م، ففي إجبار المراجع على تعبئة النموذج مع الجهة المشرفة على السوق المالية إضافةُ قوةٍ إلى موقفه عندما يدخل في نقاشات ومفاوضات مع عميل المراجعة حول تطبيق معايير المحاسبة المالية،وعند الإفصاح عن أثر العمليات والأحداث على المركز المالي للوحدة المحاسبية موضوع المراجعة، ولقد نصّت هذه الفقرة على أن:

"كل مراجع للحسابات لم يبلغ الشركة عن طريق الأجهزة أوالأشخاص المسئولين عن إدارتها عن المخالفات التي يكتشفها أثناء عمله والتي يبدو له اشتمالها على مخالفات جنائية."

ويمكن إصدار قرار من وزير التجارة مثل قرار رقم (٩٠٣) ليتم استحداث نموذج يتم تعبئته عند تغيير أو عزل المراجع أو ترك المراجع لعميل المراجعة، وأيضا أن يتم استحداث متطلب جديد على الشركات المساهمة بأن يتم الإفصاح والإعلان عند تغيير أو عزل الشركة المساهمة مراجعها الخارجي أو تركه مراجعة حساباتها، كما يمكن لهيئة سوق المال في المملكة العربية السعودية أيضا تنظيم عملية تغيير المراجع الخارجي، ويمكن أيضا للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إدخال مواد جديدة لآداب وقواعد وسلوك المهنة.

التوصيات:

- العمل على تأسيس "مجلس الرقابة" وهو مشابه للممارسة في الولايات المتحدة الأمريكية، بمشاركة وإشراف هيئة سوق المال (CMA)، ويضم أعضاء مستقلين، ويهدف إلى مراقبة أداء المراجعين المرخص لهم بمزاولة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية وعزلهم[٤].
- تأتي هذه الدراسة للتأكيد على توصيات دراسات سابقة والتي اعتنت بموضوع تغيير المراجع الخارجي، إن استحداث آلية جديدة يتم بموجبها الإفصاح عند تغيير المراجع الخارجي سواء كان اختيار المراجع تركُ العميل أم أن العميل قام بتغيير مراجعه والتعاقد مع مراجع آخر لهي معلومة مهمة لقارئ القوائم المالية، وكان أبو الحسن (١٩٩٣:٧٤) قد أوصى مسترشدا بالممارسات القائمة والمعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة وجود نموذج نمطي لدى الجهة المشرفة على الشركات المساهمة وسوق المال المحلي، وأن يكون متاحا للمساهمين.
- العناية عند تشكيل لجان المراجعة بأن تتكون من أعضاء مستقلين عن الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة ومجلسها، والأهم مراعاة حيادية وموضوعية الأعضاء مع تفضيل من عُرِفَعنهم وسُجِّلَت لهم مواقف قد وقفوا فيها مع المصلحة العامة (public interest)، فخدمة مصالح المساهمين تتبع ممن آمن بخدمة مصلحة الغائب، والمساهمون غائبون بحاجة لمن يرعى مصالحهم ويمثلهم خير تمثيل.

---

[٤] الباحث مدين للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحميّد في اقتراح هذه التوصية.

- الارتقاء بسلطة لجنة المراجعة بأن يتم تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وتغييره وعزله ويكون ذلك من مهام لجنة المراجعة، مع إمكانية عرض الموضوع في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين للاطِّلاعوالاعتراضفي حالة وجود مخالفة- سواء أكانت نظامية أم مهنية في الإجراءات المتبعة أو إخلال باستقلالية المراجع، فلا حاجة لأخذ موافقتهم إلا إذا كان لدى المساهمين اعتراض موضوعي، وبهذا ترتقي سلطة لجنة المراجعة من التوصية إلى التعامل المباشر مع المراجع الخارجي فيتم تجنيبه ضغط الإدارة والتعامل معهاأو التلويح بطرده أوتغييره من المدراء التنفيذيين.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أبوالحسن،عليأحمد. (١٩٩٣م). "الأسباب المحتملة لتغيير المراجع القانوني : دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية"، *مجلة الإدارة العامة*، العدد: ٧٧، السنة الثانية والثلاثون.الرياض :معهدالإدارة العامة. الصفحات: ٣٩-٧٧.

ال عباس، محمد بن عبد الله. (٢٠٠٨). أثر المعلومات عن جودة المراجعة وسمعة المراجع على سوق الأسهم السعودية: دراسة اختبارية لكفاءة السوق. *البحوث المحاسبية*، جمعية المحاسبة السعودية المجلد التاسع، العدد الأول. الصفحات: ٩-٢٦

باسودان، يوسف بن عبدالله، ومصطفى، صادق بن حامد، المعتاز، إحسان بن صالح. (٢٠٠٤). دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة في المملة العربية السعودية. *مجلة الادارة العامة*، المجلد الرابع والأربعون، العدد الأول.، الصفحات: ١٣٧-١٨٧.

الثنيان، مي بنت ناصر والعنقري، حسام بن عبد المحسن.(٢٠١٠). أسباب واثار وجود ظاهرة "تسوق راي المراجعة" في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصادوالإدارة*. ١٤٣١ هـــ، الجلد ٢٤، العدد ٢، الصفحات: ٤١-١٠٩.

الجبر، نبيه بن عبدالرحمن و وعلي، جمعة محمد محمد. (٢٠٠٠) تقديم المحاسب القانوني للخدمات الاستشارية بن السماح والمنع في المملكة العربية السعودية. *البحوث المحاسبية*.جمعية المحاسبة السعودية. المجلد الرابع، العدد الثاني، اكتوبر، ذ٤٣٢١ هـــ ، رجب، الصفحات: ٦٧-٩٦.

الجفري، فوزية حامد، والعنقري، حسام بن عبد المحسن. ٢٠٠٧. "اتجاه مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية : تحليل ميداني مستند إلى مقتضيات نظرية الوكالة". *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد والإدارة*، ١٤٢٧، المجلد ٢١، عدد ٢، ص ص: ٢١٩-٢٨٨.

العمران، محمد بن فهد، تحية وتقدير إلى المحاسب القانوني لشركة بيشة الزراعية. *جريدة الاقتصادية* الاثنين هـــ. الموافق ١١ يونيو ٢٠٠٧ العدد ٤٩٩١

http://www.aleqt.com/2007/06/11/article_95833.html

الشاطري، إيمان حسين، والعنقري، حسام عبدالمحسن. (٢٠٠٦)."انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وآثاره على جودة الأداء المهني :دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية "*مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد والإدارة*، المجلد ١٤٢٦.هـــ، جدة :جامعة الملك عبدالعزيز - ٢٠، العدد١، ص :١٣٢

الفضل، مؤيد محمد علي. (٢٠٠٣). تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في العراق: دراسة مقارنة من وجهات نظر الشركات

والمراجعين القانونيين، *المجلة العربية للمحاسبة*. المجلد السادس، العدد الأول. الصفحات: ٢٣-٥٥.

قرار وزاري رقم ٩٠٣ تاريخ ١٤١٤/٨/١٢ هـــــ، وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية.

نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٦٥م مع تعديلاته.

نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم رقم م/٣ وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨ هـــ (لسنة ٢٠١٥م).

لائحة حوكمة الشركات٢٠٠٦، هيئة السوق المالية (CMA).المملكة العربية السعودية.

لائحة حوكمة الشركات ٢٠٠٩، هيئة السوق المال (CMA).المملكة العربية السعودية.

لائحة حوكمة الشركات ٢٠١٧ هيئة سوق المال (CMA)، المملكة العربية السعودية، الموقع:
https://cma.org.sa/AboutCMA/Pages/AboutCMA.aspx

المراجع باللغة الإنجليزية:

Adelopo, I. (2012). Auditor Independence: Auditing, Corporate Governance, and Market Confidence, Landan, UK: Gower Publishing Limited.

Al-Aali, Abdulrahman, Kathryn Chang, and Hassan R. HassabElnaby. 2014. Audit Committee Effectiveness: Evidence from an Emerging Market Economy. *International Research Journal of Applied Finance*, V (11) 1324-1342.

Al-Adeem, K. (2015). "*Sustaining Mutual and Market Interests in the Auditor and Corporate Client Relationship*". A Refereed Proceeding. American Accounting Association Mid-Atlantic Region Meeting. April 23–25, . Cherry Hill, NJ. <available at http://aaahq.org/Portals/0/documents/misc/Mid-Atlantic%202015%20Proceedings%20up%20to%20p217.pdf>

Alzahrani, A. A. (2010). Are stock returns predictable in the Saudi market? an investigation of returns around earnings announcements. *International Review of Business Research Papers*, *6*(4), 1-17.

Al-Salamn, A. (2007). Relation of firm market values with reported financial figures in emerging markets. *Accounting Research.* 8 (2): 65-104. Saudi Accounting Association (SAA): Saudi Arabia

Banimahd, B. and Beigi, E. (2012). Audit privatization and opinion shopping. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business.* 4 (3): 441-449.

Bazerman, M.H., Loewenstein, G, and Moore, D.A. (2002). Why Good Accountants Do Bad Audits. *Harvard Business Review*, November.

Blay, Allen D., (2005). Independence Threats, Litigation Risk, and the Auditor's Decision Process. *Contemporary Accounting Research*, Winter. 22(4-٧٥٩): ٧٨٩.

Carter, M. E., & Soo, B. S. (1999). The relevance of Form 8-K reports. *Journal of Accounting Research, 37*(1), 119-132.

Chen, C. J., Su, X., & Zhao, R. (2000). An emerging market's reaction to initial modified audit opinions: Evidence from the Shanghai Stock Exchange. *Contemporary Accounting Research, 17*(3), 429-455.

Craswell A., Stokes, D. and Laughton J. (2002). "Auditor independence and fee dependence." *Journal of Accounting and Economics*. June. 33(2): 253–275

Dunn, J., Hillier, D., and Marshall, A. P. (1999). The market reaction to auditor resignations. *Accounting and Business Research, 29*(2), 95-108.

Fried, D., and Schiff, A. (1981). CPA Switches and Associated Market Reactions. *TheAccounting Review,* 56, 326-341.

Fogarty, T.J. (2003). "Circle 'Round the Wagons: Sarbanes Oxley and Impression Management." The American Accounting Association (AAA) Annual Meetings, Honolulu, August.

Gibbins, M.,Salterio, S. and Webb, S. (2001). Evidence about auditor–client management negotiation concerning clients' financial reporting. *Journal of Accounting Research,* 39, (3), 535.

Hagigi, M., Kluger, B. D., & Shields, D. (1993). Auditor change announcements and dispersion of investor expectations. *Journal of Business Finance & Accounting, 20*(6), 787-802.

Khalil, S, Cohen, J. and Trompeter, G. (2008). Auditor Resignation, Audit Firm Client' Valuation, And Firm Ownership StructureRetrived: ***http://aaahq.org/AM2008/abstract.cfm?submissionID=472***

Klock, M. (1004). The stock market reaction to a change in certifying accountant. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*. 9 (2): 339-349.

Kranacher, M. (2012). Promoting Auditor Independence: Overcoming conflicts of interest. Editorial: a Message from the Editor. The CPA Journal. May. P.80.

Nelson, M.W., Elliott, J.A. and Tarpley, R.L. (2002). Evidence from Auditors about Managers' and Auditors' Earning Management Decisions. The Accounting Review, 77, supplement, 175202.

Reitberg, D. R. (1988). Auditor changes and pinion shopping- A proposed solution." University of Michigan Journal of Law and Reform. Vol. 22

Salterio, S. (2012). "Fifteen years in the trenches: Auditor-client negotiations exposed and explored." *Accounting and Finance.* Supp. 52:233-286.

Sanchez, M. H, Agoglis, C. P. and Hatfield, R. C. (2007). The effect of auditors' use of reciprocity-based strategy on auditor –client negotiations. *The Accounting Review.* 83(1): 241263.

Sarhan, M, Frank, G. Fisher, S. (1991). Switching independent auditor: an empirical investigation. *Akron Business and Economic Review.* 22 (2): 173-183

Schneider, A. (2015). Does information about auditor switches affect investing decisions?. *Research in Accounting Regulation, 27*(1), 39-44.

Schwartz, K. B. and Menon, K. (1985). Auditor Switches by failing firms. *The Accounting Review.* 60 (2): 248-261.

Smith, D. B., and Nichols, D. R. (1982). A market test of investor reaction to disagreements. *Journal of Accounting and Economics, 4*(2), 109-120.

Lefanowicz, C., Olsen, C., and Zmijewski, M. (1989). Assessments of the Information Content of Corporate Disclosures: A Comparison of the SEC to the Stock Market. *Unplublished manuscript.*

Johnson, W. B., and Lys, T. (1990). The market for audit services: Evidence from voluntary auditor changes. *Journal of accounting and economics, 12*(1-3), 281-308.

Teoh, S. H. (1992). Auditor independence, dismissal threats, and the market reaction to auditor switches. *Journal of Accounting Research*, 1-23.

United States General Accounting Office. (2003). *Accounting Firm Consolidation: Selected Large Public Company Views on Audit Fees, Quality, Independence, and Choice.* September. Retrieved from: <www.gao.gov/cgi-bin/getrpt?GAO-03-1158>.